

## (تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من 2003-2017)\*

أ.د ماجح شبيب الشمري

م.م علي خالد عبدالله\*\*

تمهيد.

ادى تطور دور الدولة من مفهوم الدولة الحارسة ( المفهوم الذي تبناه الكلاسيك ) وضمن هذا المفهوم فأن للحكومة بعض الوظائف الرئيسية التقليدية وهي ( الدفاع والامن والقضاء) إلى مفهوم الدولة المتدخلة ومن ثم المنتجة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لاسيما بعد الازمة العالمية عام 1929 م وتبني الافكار الكينزية وبالتالي تعددت الوظائف الى (التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والمشاريع الاساسية للبنى التحتية... الخ ) ، لذلك ارتبط مفهوم الاستدامة المالية بمفهوم الدولة المتدخلة من خلال تقييم مدى قدرة الدولة على القيام بوظائفها في ظل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، وبالتالي فأن عدم قيامها بتلك المهام يعبر عن عدم الاستدامة الحالية لتلك الحكومة ، لذلك استخدم الباحث بعض المؤشرات مثل ((الدين / الناتج) و (الدين العام / الناتج) والايادات العامة و النفقات العامة )) وكذلك بعض النماذج الخاصة بتحليل الاستدامة المالية في الفترة محل الدراسة مثل ( مؤشر بويتير ومؤشر بلانشارد وفجوة الايرادات الجارية وفجوة الضرائب ).

### Abstract

The increased Attention in the issue of Fiscal sustainability at the international level came after the financial crises that have become the subject of most countries, thus becoming one of the important objectives emphasized by most international financial institutions, especially the International Monetary Fund and the World Bank, because sustainability has become an indicator of the success of fiscal policy or its failure. The research problem focuses on how fiscal policy performs to achieve financial sustainability under the constraints of fiscal policy and the requirements of international financial institutions.

\* بحث مسئل من أطروحة دكتوراه .  
\*\* طالب دكتوراه / كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة .

## المقدمة .

يعد العراق من البلدان حديثة الاهتمام بالاستدامة في مجال السياسة المالية ، وذلك لصعوبة الظروف التي يواجهها وبالذات بعد حرب الخليج الثالثة وتغيير النظام السياسي والاقتصادي عام 2003 إذ تراكمت الديون وأعباؤها وارتفعت تكاليف ما دمرته الحرب ناهيك عن زيادة الطاقة التصديرية للنفط وبالتالي زيادة الإيرادات العامة نتيجة لذلك هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ازدادت النفقات العامة وبالتحديد النفقات الجارية نتيجة للمنهج الغير مدروس في زيادة اعداد الموظفين في الجهاز الحكومي ودواوين الرئاسات الثلاث ومجالس المحافظات واستحداث الهيئات المستقلة ورواتب ومستحقات فئات متضررة من النظام السياسي السابق ، بالإضافة الى القصور الواضح في الاجهزة التنفيذية وتبديد اموال كبيرة جداً مع عدم الاستفادة منها اقتصادياً بالرغم من ضخامتها ، كما تراجع العرض المحلي سواء في قطاع الزراعة أو الصناعة مما زاد من اعباء تكاليف الاستيراد . كل ذلك ادى الى ديون جديدة فكان لابد على الحكومة ان تضع استراتيجية لتخفيف كاهل الموازنة من تلك الديون واعباؤها لتحقيق الاستدامة المالية وتخفيف الابعاء الاقتصادية وبالذات المديونية الخارجية .

فكانت اهمية البحث في العرض النظري للاستدامة المالية والتعرف على طبيعة الاستدامة واهدافها وشروط تحقيقها وكيفية الوصول الى استدامة السياسة المالية ، كما ان الاستدامة تعد مؤشراً للحكم على نجاح السياسة المالية او فشلها بالإضافة إلى كونها تعد مؤشراً للدلالة على الإداء المالي للحكومة ومدى قدرتها على ضبط إنفاقها الحكومي لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

وعليه فإن مشكلة البحث المطروحة تكمن في الكيفية التي تعمل بموجبها السياسة المالية ، وما مدى تحقق الاستدامة المالية في العراق . يهدف البحث بشكل عام إلى دراسة سبل تحقق الاستدامة المالية ما بين متطلبات السياسة المالية وشروط مؤسسات التمويل الدولية في العراق للمدة (1990-2017) ويمكن تحديد الاهداف التفصيلية للبحث كما يأتي :

- 1- استعراض الاطار المفاهيمي للاستدامة المالية ومؤشرات تحققها .
  - 2- تحليل هيكل الموازنات المالية ونماذج ومؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة المدروسة .
- اما فرضية البحث لتحديد الاجابة المتوقعة لتساؤلات مشكلة البحث نفترض هل حققت السياسة المالية شروط الاستدامة المالية في العراق . اما منهجية البحث لتحقق اهداف البحث اعتمدنا منهج الاستقراء باستخدام التحليل الوصفي من جانب دراسة هيكل الموازنة العامة و استعراض مؤشرات الاستدامة المالية ، لتفسير مدى تحقق الاستدامة المالية في العراق للمدة من (2003-2017) .

## المبحث الأول: الاستدامة المالية المفهوم والنشأة.

يعد مصطلح الاستدامة المالية *fiscal Sustainability* من المصطلحات الأكثر رواجاً في الربع الأخير من القرن العشرين التي تم طرحها من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على البلدان المتقدمة والنامية على السواء لمعالجة المشاكل التي تواجه اقتصاداتها ولاسيما الاختلالات الهيكلية، والمديونية الخارجية، والعجز المزمن في الموازنة العامة.

**المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية :** شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين ومراكز الدراسات والبحوث والمؤسسات المالية الدولية بمسألة الاستدامة المالية *Fiscal Sustainability* ويشير هذا المصطلح في المعنى العام إلى القدرة على خدمة الدين العام في الآجلين المتوسط والطويل دون حدوث أزمات مالية أو ضغوط شديدة على أوضاع المالية العامة مثل الاضطرار إلى تخفيض الإنفاق بنسبة كبيرة أو توقف الإنفاق العام على بعض الأنشطة الحكومية وتوضح التجارب الدولية أن زيادة مستويات الدين العام على نحو يفوق قدرة الحكومة على خدمته يؤدي إلى أن تصبح المالية العامة غير مستدامة *Fiscal Un Sustainability*(1).

إن هدف السياسة المالية الرئيس هو لا يتعلق بتحقيق مستوى معين من العجز في الموازنة العامة بقدر ما هو يسعى للحفاظ على وضع مالي يتسم بالاستدامة في ضوء أهداف السياسات العامة والموارد المتاحة لذا فإن الحفاظ على الاستدامة المالية يمثل الهدف الأكثر أهمية بين أهداف المالية العامة (2).

والاستدامة تشير إلى ذلك الوضع الذي تستمر فيه الدولة في أداء واجباتها ووظائفها التي تم تحديدها من خلال السياسة المالية للحكومة دون التعرض لعملية التعثر المالي أي أن تكون الإيرادات المالية العامة بعد تغطية نشاطات الحكومة تكفي لتغطية اعباء الدين المستقبلي دون الحاجة إلى إعادة جدولة أو تراكم تلك الديون. ومن خلال استقراء الأدب الاقتصادي نستعرض عدة تعاريف للاستدامة المالية (3) ، منها:

- الاستدامة المالية ( هي أن تكون الحكومة قادرة مالياً في مواصلة تسديد اعباء الدين العام في الحاضر والمستقبل مع أقل قدر من الضرر، وأن يكون باستطاعتها خلق الثروات وبالتالي زيادة الإيرادات العامة في المجتمع(4).

(1) كمال امين الوصال، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان (أزمة الدين العام والعجز في الموازنة العامة) ، ابن رشد المصري، القاهرة، 2016، ط1، الطبعة الأولى، ص82.

(2) كمال امين الوصال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، الطبعة الأولى، ص155.

(3) لبنى عبد اللطيف، عبدالله شحاته، قضية الاستدامة العامة والإصلاح المالي في مصر، مؤتمر إصلاح المالية العامة، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص 5.

(4) Ahmed Galal and Nadeem Ul Haque, Blanchard. Oliver, Suggestions for a New set of Fiscal Indicators , Fiscal Sustainability in Emerging Markets , Cairo , 2006 , P.13.

- وتعتبر الاستدامة المالية عن امكانية تحقيق بقاء النسبة بين الناتج المحلي الاجمالي الى الدين ثابتة ، وان النسبة تعود لمعدلاتها الطبيعية في حال زوال المؤثرات الخارجية او الاحداث الطارئة (1).
- كما تعني الاستدامة المالية ان تكون الموارد المالية للحكومة قادرة على تغطية اعباء الديون المستقبلية دون الحاجة لإعادة الجدولة أو دون تراكم تلك الديون (2).

أن الاستدامة المالية ظهرت كمفهوم في أدبيات المالية العامة في اواخر السبعينات من القرن العشرين بعد المطالبات التي ظهرت للحد من الإنفاق العام والضرائب (3) ، إذ واجهت الحكومة ضغوطا مالية في جانب الانفاق العام او في جانب الحد من زيادة الضرائب ومع ذلك فإن استخدام مفهوم الاستدامة المالية في الدراسات والادبيات الاقتصادية كمصطلح علمي يعود إلى منتصف تسعينات القرن العشرين والذي يشير بوضوح إلى ان الحكومات من المحتمل ان تواجه استمرار الأزمات على المدى الطويل اذا لم تأخذ بالحسبان الموازنة بين الإيرادات والنفقات، وخاصة بعد صدور تقرير (The Brundtland Report) والذي يعرف بأسم مستقبلنا المشترك في عام 1997م بشأن الاستدامة البيئية، وبالتالي انتقل مفهوم الاستدامة المالية تدريجياً إلى الجانب الاقتصادي (4).

واحيانا يطلق البعض عليها (الاقتدار المالي) ويعني ذلك ان صافي الثروة التي تملكها الدولة تمكنها من تسديد التزاماتها المالية في آجالها المستحقة للتسديد ، ان الاقتدار المالي يوضح وجود اتساق مع اهداف السياسات الاخرى كالتضخم ومعدل نمو الصادرات ومعدل نمو GDP وهذا الوضع لا يؤدي الى زيادة الديون الداخلية او الخارجية .

ترتبط الاستدامة المالية بمفهومين أساسيين هما الضرائب والدين العام فلكل منهما تأثير على إمكانية تحقيق الاستدامة ، وعلى الحكومة عدم اللجوء بشكل مستمر إلى رفع معدلات الضريبة لحل مشاكلها المالية من أجل معالجة مشكلة العجز في الموازنة وذلك لأن ارتفاع معدلات الضرائب يثبط الادخار ويشجع الاستهلاك ، فمشكلة الاستدامة ليست بمستوى الدين العام ولكن بطريقة استخدام تلك الاموال فالدين العام لا يعد مشكلة طالما انه لا يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي في البلد بالإضافة الى ذلك اذا ساعد

(1) OECD Department of Economic and statistics, Working Paper No. 79, 1990, p.2

(2) Ayumu Yamauchi , Izquierdo Alejardo , Fiscal Sustainability ISSUES For Emerging Countries, the Egyptian Center for fiscal Sustainability- The Case of Eritrea, IMF Working paper, 2004, p.3.

(3) J.Ahn , The Role of Inergov – ernmental Aid in Defining Fiscal Sustainability , Hyunjung Ji Jeong at the Sub – national Level Arizona state University, (2012) , p.3.

(4) محمد احمد الحاروي، تحليل الاستدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع إنتاج النفط ، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم التكنولوجية، اليمن، العدد 44، 2015، ص278.

الاقتراض في تطوير الاقتصاد وزيادة الانتاجية فأن الدين يبقى مستداما حتى وان كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة وكما في الدول المتقدمة<sup>(1)</sup>.

**المطلب الثاني: الاستدامة المالية في البلدان (المتقدمة والنامية):** كما ان تحديد مفهوم الاستدامة المالية يختلف من بلد لآخر ومن نظام لآخر وكذلك قوة المركز الاقتصادي للبلد فالبلدان المتقدمة تجاوزت مفهوم الاستدامة على أنها المقدره على سداد الالتزامات المالية ويعود ذلك الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي تزيد عن معدلات الفائدة ومعدل نمو المديونية ، مما يجعلها قادرة على سداد الدين العام وفوائده ، إذ تعد الاستدامة من وجهة نظر تلك البلدان " هي المقدره على تحقيق العدالة بين الأجيال " بمعنى (ان مجموع القيمة الحالية لما يدفعه الجيل الحالي من ضرائب يساوي القيمة الحالية لما يحصل عليه من منافع ) ناهيك عن الخشية من التحديات الديموغرافية إذ يتوقع تزايد معدلات كبار السن وانخفاض إنتاجيتهم وما لهذه الظاهرة من آثاراً سلبية على اقتصاديات تلك البلدان ، ومن جانب آخر ما يترتب على ذلك من زيادة نفقات الاعانات والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وبالتالي زيادة عجز في الموازنة العامة وتوليد العجز للدين الذي لا تستطيع الإيرادات المستقبلية بتسديده<sup>(2)</sup>.

وبالتالي دخول هذه البلدان في دائرة المديونية و عدم تحقق الاستدامة المالية، ولذلك وقدم صندوق النقد الدولي دراسة حول هذه الظاهرة من خلال نموذج للمحاكاة للفترة من 1995 - 2050 كمحاولة للوصول موازنة عامة بإمكانها ان تحقق الاستدامة ، وتوصلت الدراسة ان الخيار الاول بتخفيض الايرادات العامة من الضرائب لغرض تحقيق الاستدامة سيؤدي إلى آثاراً سلبية مما يجعل الخيار البديل ترشيد الإنفاق العام هو الحل الامثل بما في ذلك الرواتب والاجور كذلك زيادة سن التقاعد الى 76 سنة<sup>(3)</sup>.

وعند تحليل الاستدامة مثلاً في البلدان المتقدمة فهذه الفئة من البلدان لا تواجه عجوزات في موازنتها إضافة الى أن اقتصادات تلك البلدان لها القدرة على توليد ناتج يغطي حجم المديونية وفوائدها بعكس الدول النامية التي تمثل المديونية لديها عبئاً كبيراً مترامناً مع انخفاض معدل النمو بالإضافة إلى ذلك ان البلدان المتقدمة لديها امكانية الاستفادة من الادوات المتاحة لها في تمويل عجز الموازنة تختلف بشكل كبير عن تلك الوسائل والادوات التي تستخدمها البلدان النامية ومنها الاصدار النقدي الجديد والقرض العام (داخلي كان ام خارجي) والمنح ، وما لها من آثاراً سلبية على الاستدامة المالية في الاجل الطويل بالإضافة إلى

(1) Ales krejdl , Fiscal sustainability – Definition , Indicators and Assessment of Czech public Finance sustainability, Czech National Bank, 2006, P.9.

(2) Panizza , Dany Jaimovich , "Public Debt Around the World", IDP Research Department Working Paper , NO561, 2006, P2.

(3) Theodore M .Barnhill , & George kopits , Assessing Fiscal Sustainability under Uncertainty, IMF , Working Paper , NO.03/79 , 2003.

وضع اقتصاداتها التي لا يسمح لها اللجوء الى الاسواق العالمية أما البلدان المتقدمة فتمتلك امكانيات رفع حصيلة الضرائب وامكانية الاقتراض من اسواق المال العالمية لقوة اقتصاداتها عكس البلدان النامية . واستكمالاً لما سبق في تحليل الاستدامة في البلدان النامية فقد بدأت بعض الأدبيات برصد بعض المخاطر على استدامة السياسات المالية في البلدان النامية.

وهناك علاقة موجبة بين معدل الضرائب وعتبة\* الاستدامة المالية فكلما كان بمقدور الدولة الحصول على ضرائب مما يؤدي إلى إمكانية زيادة الاقتراض والدين كما أن هناك علاقة طردية بين حدود الدين والقيمة المطلقة لصافي مرونة الطلب على النقود ، إذ كلما كان الافراد على استعداد للتخلي عن النقود مع كل تغيير طفيف مع سعر الفائدة فيكون لديه سيولة كبيرة وعلى استعداد كبير للتخلص من النقود مقابل الفائدة المتمثلة بالعائد مما يجعل هناك أعباء اقل مع زيادة الطلب على الدين ، ومن ثم يرفع حدود الدين .(2)

### المبحث الثاني: تحليل هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2017).

نتناول في هذا المبحث تحليل هيكل الإيرادات العامة و النفقات الحكومية للمدة (2003-2017) .

**المطلب الاول: تحليل هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003-2017):** لغرض تسليط الضوء على هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة من (1990-2017) لا بد لنا من تقسيمها إلى مدتين الاولى ما قبل 2003 والثانية بعد 2003 وذلك لاختلاف ظروف العراق جذرياً والمعروفة للجميع نتيجة لحرب الخليج الثالثة وما تبعها من تغيير للنظام السياسي والاقتصادي والانفتاح على العالم والتحرر ولذلك سنتناولها كما يأتي :

**اولاً: تحليل هيكل إيرادات العامة للمدة من (2003-2017) :** للوقوف على واقع السياسة المالية في العراق سيتم تحليل الموازنة العامة وتطورها خلال مدة (2003-2017) ، فجانبا الإيرادات العامة يتضمن ما تحصل عليه الدولة من ( الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية و الإيرادات الأخرى ) ، فبعد الغياب شبه التام للصادرات النفطية بعد 1990 تعرضت الحكومة لمواجهة حقيقة تمثل تحدياً يمس مكانتها على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي تتمثل بالعقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة جراء حرب خليج الثانية وغزو الكويت ، وبعد 2003 فأن ما حصل من تغيير النظام واحداث حرب الخليج الثالثة اتجهت السياسة الإيرادية على نفس المسار السابق اي الاعتماد شبه الكامل على

\* الاستدامة المالية معيار او اختيار احصائي تطبقه الدولة لتقييم سياستها المالية لإدخال الإصلاحات عليها اذا تدنت تلك المستويات.  
(2) مروة تحي سيد بغدادى ، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق /جامعة بنها، 2010، ص 420.

العوائد النفطية وهنا سوف نرى كيف ان الاحداث التي حصلت قد كسرت طوق الحصار الاقتصادي وازدادت بذلك كميات النفط المصدرة للخارج ، وبالتالي ازدادت الايرادات الكلية.

من الجدول (1) والشكل (1) كانت ايرادات العامة عام 2003 حوالي 2146346 مليون دينار وبمعدل نمو 15.6% وكانت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي 7.2% حيث تشكل الإيرادات النفطية 1841458 مليون دينار وبنسبة 85% وبمعدل نمو 80.5% ثم اخذت الإيرادات العامة بالارتقاع التدريجي إلى ان بلغت اعلى قيمة لها عام 2012 إذ بلغت 119817224 مليون دينار وبمعدل نمو 10.1% وبنسبة 47.1% من الناتج المحلي تشكل الإيرادات النفطية 116597076 مليون دينار وبنسبة 97% وبمعدل نمو 18.9% ، في حين تشكل ايرادات الضريبة حوالي 3% من الايرادات الكلية وبنسبة نمو 47.6% وتعود هذه الزيادة في الإيرادات العامة الى تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 وما تبعه من التحرر والانفتاح ورفع العقوبات والسماح بتصدير النفط ناهيك عن الزيادة في إنتاج النفط المصدر كل ذلك كان سبباً مباشراً لزيادة الإيرادات الحكومية ، وبعد 2012 انخفضت الإيرادات الكلية لانخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض اسعار النفط ووصل هذا الانخفاض إلى 105386623 مليون دينار بنسبة 7.4% بسبب تعرض العراق الى العدوان من قبل ما يسمى (داعش) واحتلال اجزاء كبيرة من العراق ، ففي عام 2016 انخفضت الايرادات العامة بنسبة 37% عن اعلى مستوى إيراد متحقق عام 2012 ، ثم اخذت الإيرادات العامة بالزيادة عام 2017 فبلغت 7735955 مليون دينار وبمعدل نمو 42% ، وبنسبة 3% من الناتج المحلي لنفس العام الذي تشكل فيه ايرادات النفطية 65071929 مليون دينار وبمعدل نمو 47.0% وبنسبة 84% ، بينما كانت الإيرادات الضريبية 6298272 مليون دينار بمعدل نمو 63% وبنسبة مساهمة 8% .

من التحليل السابق لنسبة نمو ومساهمة الايرادات النفطية والضريبة للمدة من 2003 - 2017 فأن النسب منخفضة فيما يخص الايرادات الضريبية مقارنةً بالعوائد النفطية اي اذا لم تكن منخفضة تكون سالبة في بعض السنوات ، مما يدل على ان السياسة المالية في العراق الذي يتميز بأنه من البلدان النامية ويتسم برعية اقتصاده الاحادي الجانب (العوائد النفطية)، ويتميز بقصور واضح في التنظيم الفني للجهاز الضريبي تشريعاً وتحصيلاً للضرائب، وان ضعف نسب مساهمة ايرادات الضرائب يعني فقدان اداة للاستقرار الكلي من يد السياسة المالية وبالتالي ترك قدرة التدخل اثناء الدورة الاقتصادية (الدورة الاقتصادية للعراق مرتبطة بكميات النفط المصدر وأسعاره) ذلك يعني ان السياسة المالية في العراق تتبع الدورة الاقتصادية صعوداً ونزولاً .

جدول (1) هيكل الإيرادات العامة ونسبته الناتج المحلي اجمالي للفترة من (2003-2017)

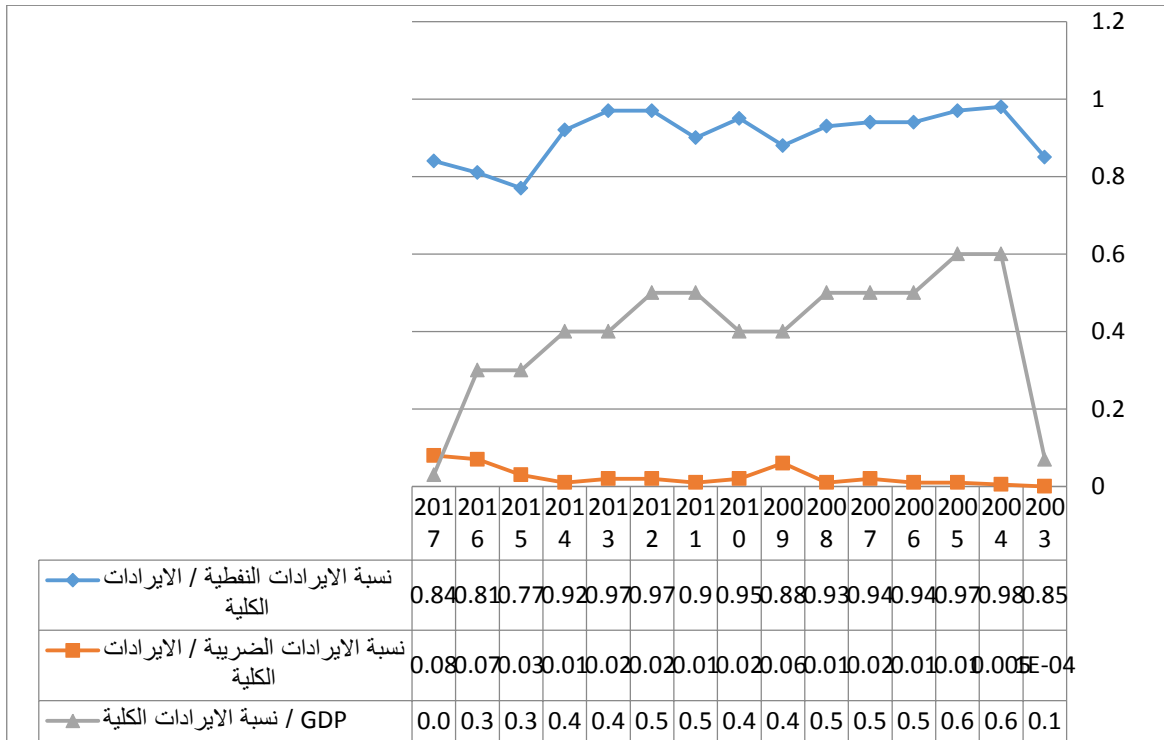
البيان السنة	الإيرادات النفطية	نسبة نمو الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	نسبة نمو الإيرادات الضريبية	اجمالي الإيرادات العامة	نمو إيرادات العامة نسبة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	نسبة الإيرادات العامة / GDP
2003	1841458	80.5	349	-99.9	2146346	15.6	29585788.6	7.2
2004	32627203	1671.8	159644	45643.3	32982739	1436.7	53235358.7	62.0
2005	39480069	21.0	495282	210.2	40502890	22.8	73533598.6	55.0
2006	46534310	17.9	591229	19.4	49055545	21.1	95587954.8	51.3
2007	51701300	11.1	1228336	107.8	54599451	11.3	111455813.4	50.0
2008	75358291	45.8	985837	-19.7	80252182	47	157026061.6	51.1
2009	48871708	-35.1	3334809	238.3	55209353	-31.2	130643200.4	41.3
2010	66819670	36.7	1532438	-54.04	70178223	27.1	162064565.5	41.2
2011	98090214	46.8	1783593	16.4	108807392	55.04	217327107.4	47.9
2012	116597076	18.9	2633357	47.6	119817224	10.1	254225490.7	47.1
2013	110677542	-5.1	2876856	9.3	113767395	-5.04	271091777.5	42.0
2014	97072410	-12.3	1885127	-34.5	105386623	-7.4	260610438.4	41.0
2015	51312621	-47.1	2015010	6.9	66470252	-37	209491917.8	32.0
2016	44267060	-13.7	3861890	91.7	54409270	-18.1	203869832.2	27.0
2017	65071929	47.0	6298272	63.1	77335955	42.1	2259951779	3.0

المصدر : الجدول والنسب من اعداد الباحث بالاعتماد:

- على بيانات وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة ، دائرة الموازنة ، للسنوات من (2003-2017).
- على بيانات وزارة التخطيط العراقية/ جهاز الاحصاء والتخطيط المركزي ، للسنوات من (2003-2017).



شكل (1) هيكل الإيرادات العامة والنتائج المحلي اجمالي للمدة من (2003-2017) .



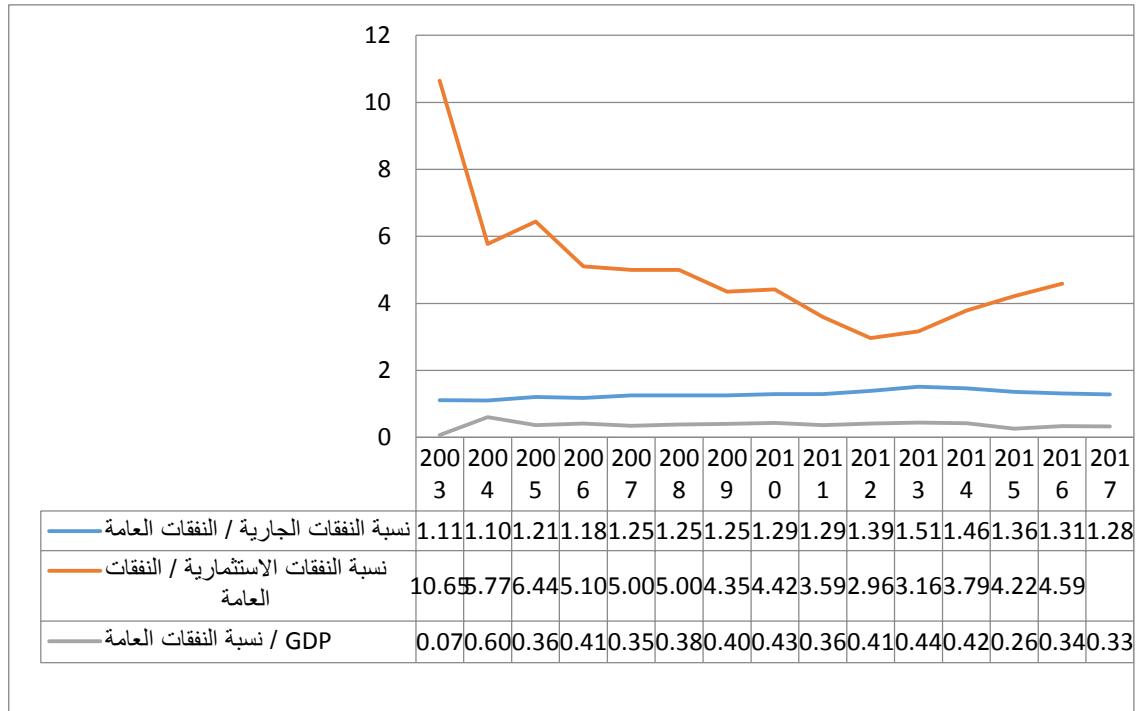
المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1).

المطلب الثاني: تحليل هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017) .

لأجل الوصول إلى نتائج تحليل هيكل النفقات العامة ومدى تأثيرها على الاستدامة المالية في العراق وتطوراتها وما رافقها من ظروف الحصار الاقتصادي والتحول السياسي بعد عام 2003 نستعرض هيكل النفقات العامة في العراق خلال المدة المدروسة لمعرفة مسارها واتجاهاتها، من الجدول (2) والاشكال (2) يتضح أن إجمالي نفقات عام 2003 بلغ 1982548 مليون دينار وبنسبة 25 % من GDP وبمعدل نمو سالب بلغ -38.6% بسبب حرب عام 2003 وتغيير النظام السياسي وما تبعه من تداعيات كبيرة مرت بالعراق وكانت النفقات الجارية حوالي 1784293.2 مليون دينار وبمعدل نمو 1.3% وبنسبة من النفقات العامة تقدر بـ (1.11%) ، في حين كانت النفقات الاستثمارية 198254.8 مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ 86.5% ونسبة 10.0% من النفقات العامة ويعود سبب النمو السالب في الانفاق الاستثماري الى توقف اغلب المشاريع في ذلك العام .

ثم ارتفعت النفقات العام عام 2004 بشكل لافت للنظر اذ بلغت 32117491 مليون دينار بمعدل نمو يبلغ 1520% وتشكل 41% من GDP وكانت النفقات الجارية والاستثمارية حوالي 24102758 مليون دينار و3014733 مليون دينار وبمعدلات نمو 1531% و1420.6% على التوالي ولنفس العام ، ويعود ذلك الى ارتفاع النفقات بشكل غير مسبوق يعود الى الأفراج عن الأرصدة العراقية المجمدة في الخارج ناهيك عن استئناف تصدير النفط بعد رفع العقوبات كل ذلك ادى الى زيادة النفقات العامة لإعادة اعمار وبناء مؤسسات الدولية ناهيك زيادة الانفاق على الجيش والشرطة والقوى الأمنية عند اعادة تشكيلها ، وبعد ذلك اخذت النفقات العامة ويتبعها النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية بالتذبذب الا انها باتجاه تصاعدي حتى بلغت عام 2017 حوالي 75490120 مليون دينار تشكل نسبة قدرها 3% من الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل نحو 12.6% لتلك النفقات وتشكلت كل من النفقات الجارية والاستثمارية حوالي 59025709 مليون دينار و16464411 مليون دينار وبمعدل نمو 15.3% و3.6% ونسبة بلغت 78% و22% من النفقات العامة لنفس العام على التوالي وترجع الزيادة بالنفقات العامة وبالأخص النفقات الجارية الى التحسن في الإيرادات نتيجة للتحسن في أسعار النفط مما زاد في الانفاق الحكومي على الرواتب والامتيازات كالنفقات الجارية لمؤسسات الحكومة.

شكل (2) نمو النفقات الحكومية بشقيها (الجاري والاستثماري) للمدة من (2003-2017).



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (2).

جدول (2) نسبة نمو هيكل النفقات العامة للمدة من (2003-2017).

السنة	البيان	الناتج المحلي اجمالي	معدل النمو GDP	النفقات الجارية	معدل نمو النفقات الجارية * الجارية	النفقات الاستثمارية	معدل نمو النفقات الاستثمارية	اجمالي الإنفاق الحكومي	نمو النفقات العامة معدل *	نسبة النفقات العامة/ GDP
2003		29585788.6	-33.1	1784293.2	1.30%	198254.8	-86.5%	1982548	-38.6%	0.25
2004		53235358.7	54.1	29102758	1531.10%	3014733	1420.6%	32117491	1520.0%	0.41
2005		73533598.6	4.40	21803157	-25.10%	4572018	51.7%	26375175	-17.9%	2.85
2006		95587954.8	10.16	32778999	50.30%	6027680	31.8%	38806679	47.1%	0.21
2007		111455813.4	1.38	31308188.3	-4.50%	7723043.7	28.1%	39031232	0.6%	0.12
2008		157026061.6	6.60	47522700	51.80%	11880675	53.8%	59403375	52.2%	0.10
2009		130643200.4	5.80	42053620	-11.50%	10513405	-11.5%	52567025	-11.5%	0.08
2010		162064565.5	5.53	54003334.2	28.40%	16130866	53.4%	70134200.2	33.4%	0.04
2011		217327107.4	10.21	60925554	12.80%	17832113	10.5%	78757667	12.3%	0.05
2012		254225490.7	12.61	75788623	24.40%	29350952	64.6%	105139575	33.5%	0.02
2013		273587529.2	7.31	78746806	3.90%	40380750	37.6%	119127556	13.3%	0.02
2014		266332655.1	0.20	76741673	-2.60%	35450453	-12.2%	112192126	-5.8%	0.05
2015		266332655.1	4.72	51832839	-32.50%	18584676	-47.6%	70417515	-37.2%	0.06
2016		196924141.7	13.79	51173428	-1.30%	15894009	-14.5%	67067437	-4.8%	0.32
2017		225722375.5	-3.77	59025709	15.30%	16464411	3.6%	75490120	12.6%	0.03

المصدر : الجدول والنسب من اعداد الباحث بالاعتماد:

- على بيانات وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة ، دائرة الموازنة ، للسنوات من (2003-2017).

- على بيانات وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، للسنوات من (2003-2017).

(\* ) تم اعتماد الصيغة الآتية في احتساب معدل النمو وفق المعادلة الآتية :  $R = ((YT/Y-1)-1) * 100$

## المبحث الثالث : تحليل مؤشرات و نماذج ومؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة 2003-2017 .

ان قياس وتحليل الاستدامة المالية يكون وفقاً للمعايير التي وضعتها مؤسسات التمويل الدولي من خلال عدة مؤشرات ونماذج ، وسنتناول تلك المؤشرات والنماذج كما يأتي :

أولاً : مؤشرات قياس الاستدامة المالية : ان ارتفاع أعباء الدين العام في الموازنة العامة يعد مؤشراً لاختلال هيكلية في البلدان التي تتسم موازنتها بالعجز الدائم ، ومن ذلك برزت ضرورة إيجاد مؤشرات تتيح التحكم بقدرة الدول في مواجهة الديون قبل الاستدامة المالية ، ولمعالجة ذلك اقترحت منظمة (الانتوساي) مجموعة من المؤشرات لتقييم الاستدامة المالية وهي مؤشرات تعمل على التوافق والتماسك للموازنات المالية من جهة ، وبين الدين العام من جهة اخرى وبين اعباء تراكم فوائد الديون من جهة ثالثة (1). و من هذه المؤشرات كما يأتي:

### 1- نتائج تحليل مؤشر ( Buitter ) .

يركز هذا المؤشر كما ذكرنا سابقاً على السياسة المالية المحققة للاستدامة المالية والتي يجب أن تحتفظ بنسبة عجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي عند مستواها الحالي وذلك لضمان تثبيت التمويل اللازم ومن ثم الدين العام ، ويمكن حساب هذا المؤشر في ايجاد قيمة العجز او الفائض الاولي للموازنة العامة ويتم ذلك بحساب اجمالي الانفاق العام بدون ادراج قيم الفوائد .

وعند تحليل البيانات و النتائج التي تم التوصل اليها بحساب قيمة مؤشر Buitter للمدة من (2003-2017) كما في الجدول (3) نجد ان السنوات (2004-2007) و (2010-2013) و (2015-2016) قد حققت نتائج موجبة وذلك يعني ان قيمة الفائض الاولي المستهدف هو اكبر من المتحقق مما يدل على عدم تحقق استدامة مالية ، والسبب في ذلك اننا نجد من بيانات الجدول (3) ان سعر الفائدة الحقيقي أكبر من معدل النمو الاقتصادي ، مما يشير الى ارتفاع مستويات العجز الاولي المتحقق الامر الذي يعني ان على الحكومة اجراء تعديلات واتخاذ التدابير اللازمة في جوهر سياستها المالية لتحقيق فائض متحقق في الموازنة لتغطية نفقاتها واعباء ديونها .

اما بالنسبة للسنوات ( 2003، 2008، 2009، 2014، 2017 ) فقد كانت النتيجة سالبة مما يدل على وجود استدامة مالية وذلك يعني ومن بيانات الجدول المذكور ان نسبة الإيرادات الحكومية الى الناتج

(1) الانتوساي ، مؤشرات الدين العام ، 2010، متوفرة على الرابط : [www.intosai.org](http://www.intosai.org)

المحلي الاجمالي كانت اكبر من نسبة العجز الاولى وبالإمكان تغطية اعباء العجز الاولي من تلك الايرادات .

جدول (3) بيانات ونتائج مؤشر (Buitter) للمدة من (2003-2017)

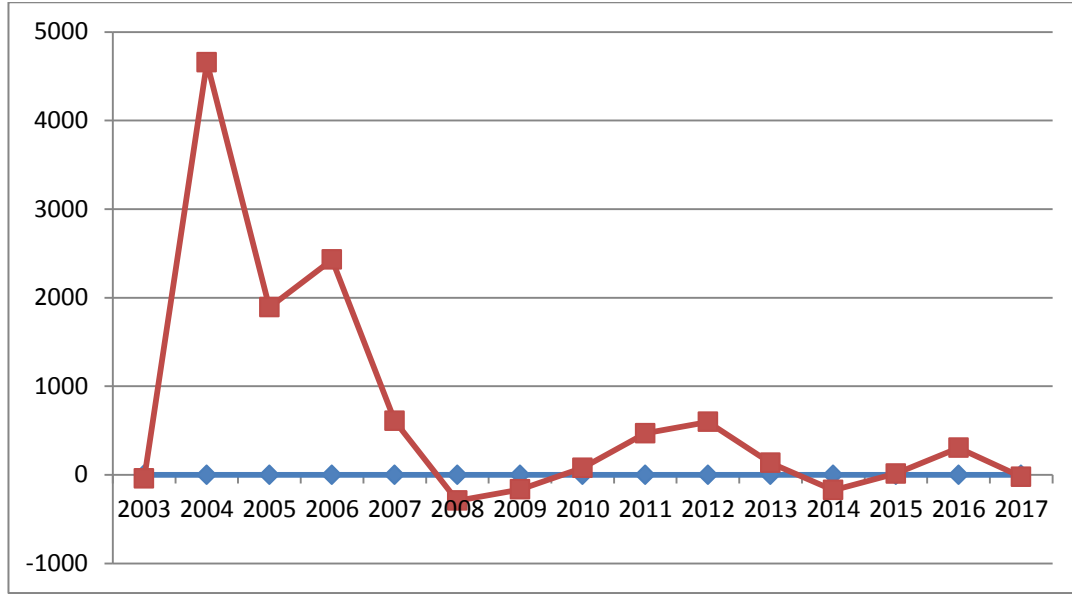
مؤشر Buitter	الفائض المستهدف / GDP (العجز)	الفائض (العجز) المتحقق / GDP	الإيرادات الحكومية / GDP	معدل النمو الحقيقي	سعر الفائدة الحقيقي	البيان السنة
-42.13	-42.14	-0.01	7.2	-33.1	-27.25	2003
4656.18	4656.16	-0.02	62	54.1	-21	2004
1892.10	1892.20	0.1	55	4.4	-30	2005
2429.63	2429.69	0.06	51.3	10.16	-37.2	2006
609.10	609.20	0.1	50	1.38	-10.8	2007
-291.23	-291.19	0.04	51.1	6.6	12.3	2008
-165.06	-164.92	0.14	41.3	5.8	9.8	2009
79.66	79.80	0.14	41.2	5.53	3.6	2010
469.79	469.68	-0.11	47.9	10.21	0.4	2011
598.58	598.52	-0.06	47.1	12.61	-0.1	2012
134.84	134.86	0.02	42	7.31	4.1	2013
-172.28	-172.36	-0.08	41	0.2	4.4	2014
13.44	13.44	0.0001	32	4.72	4.3	2015
304.83	304.83	0.00006	27	13.79	2.5	2016
-21.82	-21.83	-0.01	3	-3.77	3.5	2017

المصدر : الجدول والنسب من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- على بيانات وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة ، دائرة الموازنة ، للسنوات من (2003-2017).

- على بيانات وزارة التخطيط العراقية/ جهاز الاحصاء والتخطيط المركزي دائرة المحاسبة ، للسنوات من (2003-2017).

### الشكل (3) الفائض او العجز المتحقق أو المستهدف / GDP للمدة (2017-2003).



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الواردة في الجدول (21) .

### 2- تحليل نتائج مؤشر (Blanchard) .

يتناول هذا المؤشر الإيرادات العامة المتحصلة فعلاً والإيرادات المستهدفة مما يؤدي إلى استقرار الدين العام ، على اعتبار ان هذه الفجوة اداة تستجيب لما يحصل من تغيرات في مقدار النفقات العامة لأن الحكومة غالباً ما تكون ملزمة ببعض برامج النفقات العامة والتحويلات الحكومية بعكس الإيرادات الضريبية .

وعند تحليل البيانات و النتائج التي تم التوصل اليها بحساب قيمة المؤشر Blanchard وكما في الجدول (4) للمدة (2003-2007) و (2015-2016) قد حقق نتائج سالبة اي ان الفجوة الضريبية سالبة مما يدل على ان معدلات الضريبية المتحققة اقل من معدلات الضريبية المستهدفة وبالتالي عدم تحقق استدامة مالية ، والسبب في ذلك انخفاض في نسبة الانفاق العام / الناتج المحلي الاجمالي كل ذلك ادى الى تحسن مستوى معدلات الضرائب المتحققة ولكنها غير كافية لتغطية الإنفاق الحكومي وبالتالي ان تلك الإيرادات المتحصلة تكفي لتغطية الاعباء الحكومية .

اما السنوات (2008-2014) و (2017) فقد أدت النتائج إلى فجوة ضريبية سالبة اي ان معدلات الضريبة المستهدفة كانت أعلى من معدلات الضريبة المتحققة مما يشير إلى عدم تحقق الاستدامة المالية

لذلك السنوات، والسبب في ذلك هو ارتفاع نسبة الدين / الناتج المحلي ، وكذلك ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي مقارنة مع معدلات النمو مما يتطلب من بالضرورة تخفيض الانفاق الحكومي أو ايجاد اوعية ضريبية جديدة وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية .

ومن ذلك نرى ان الضرائب المستهدفة للناتج اللازمة لتمويل الإنفاق الاولي تزداد دائماً على نسبة الضرائب الفعلية المتحصلة سنوياً وهي بطبيعة الحال لا تكفي لتمويل الإنفاق العام مما يستدعى تطوير الجهاز الضريبي وتطبيق ضرائب جديدة وتنويع مصادر الدخل .

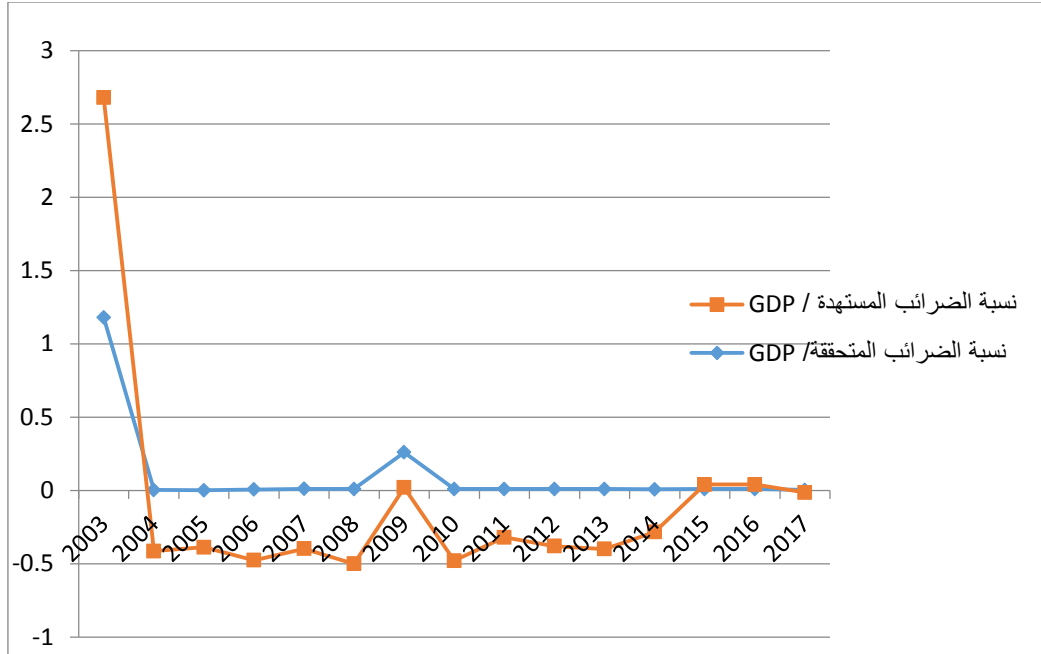
#### جدول (4) بيانات ونتائج مؤشر Blanchard للمدة من (2003-2017)

البيان السنة	الانفاق العام بدون GDP / الدين	معدل النمو الحقيقي	نسبة الدين العام / GDP	سعر الفائدة الحقيقي	المتحققة / GDP	الإيرادات الضريبية المستهدفة/ GDP	الإيرادات الضريبية	الفجوة الضريبية
2003	-0.32	-33.1	5.01	-38.10	1.18	26.55	-25.37	
2004	0.42	54.1	1.79	52.30	0.003	2.79	-2.79	
2005	0.39	4.40	1.28	3.12	0.001	1.23	-1.23	
2006	0.49	10.16	0.80	9.35	0.007	0.16	-0.15	
2007	0.42	1.38	0.68	0.69	0.011	0.05	-0.04	
2008	0.52	6.60	0.43	6.16	0.01	-0.32	0.33	
2009	0.50	5.80	0.56	5.23	0.26	0.07	0.18	
2010	0.50	5.53	0.46	5.06	0.01	-0.27	0.28	
2011	0.34	10.21	0.34	9.86	0.01	-0.20	0.21	
2012	0.40	12.61	0.27	12.33	0.01	-0.31	0.32	
2013	0.42	7.31	0.26	7.04	0.01	-0.34	0.35	
2014	0.30	0.20	0.24	-0.04	0.008	-0.23	0.24	
2015	-0.02	4.72	0.15	4.56	0.01	0.05	-0.04	
2016	-0.02	13.79	0.23	13.55	0.01	0.08	-0.07	
2017	0.02	-3.77	0	-3.77	0.003	0.003	0.02	

المصدر : الجدول والنسب من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- على بيانات وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة ، دائرة الموازنة ، للسنوات من (2003-2017).
- على بيانات وزارة التخطيط العراقية/ جهاز الاحصاء والتخطيط المركزي دائرة المحاسبة ، للسنوات من (2003-2017).

الشكل (4) يوضح الضرائب المستهدفة والمتحققة / GDP للمدة (2003-2017).



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الواردة في الجدول (4)

### 3- تحليل بيانات مؤشر فجوة الإيرادات الجارية : وبافتراض ان فجوة الإيرادات الجارية هي نفس فجوة

الضرائب فأن فجوة الإيرادات الجارية تعد مؤشراً لتغيير في سياسات الدولة لزيادة الإيرادات بهدف تثبيت حجم الدين العام المحلي ، لذلك فأن الهدف من الإيرادات العامة الجارية هو تحسين الاقتدار المالي العام للدولة ، وحيث ان الإيرادات العامة الجارية تعد مكملة لدور الضرائب فأن كليهما يمكن ان يرفع من مستوى الاقتدار المالي العام ، وتم التوصل الى قيمة مؤشر فجوة الإيرادات الجارية ، من خلال الجدول (5) نجد ان المدة (2004-2017) والشكل (5) مما يدل على ان فجوة الإيرادات الجارية سالبة مما يدل على استدامة الإيرادات المالية والسبب في ذلك ارتفاع معدلات تصدير النفط المصحوب بارتفاع الاسعار، ولذلك يجب على الدولة تغيير سياستها من اجل استثمار هذه الفوائض في تنمية قطاعاتها المختلفة وبالتالي تحقيق إيرادات ضريبية اعلى ومن ثم تسديد تجنب أعباء الدين العام المتراكم.



جدول (5) بيانات ونتائج مؤشر فجوة الإيرادات الجارية للمدة من (1990-2017).

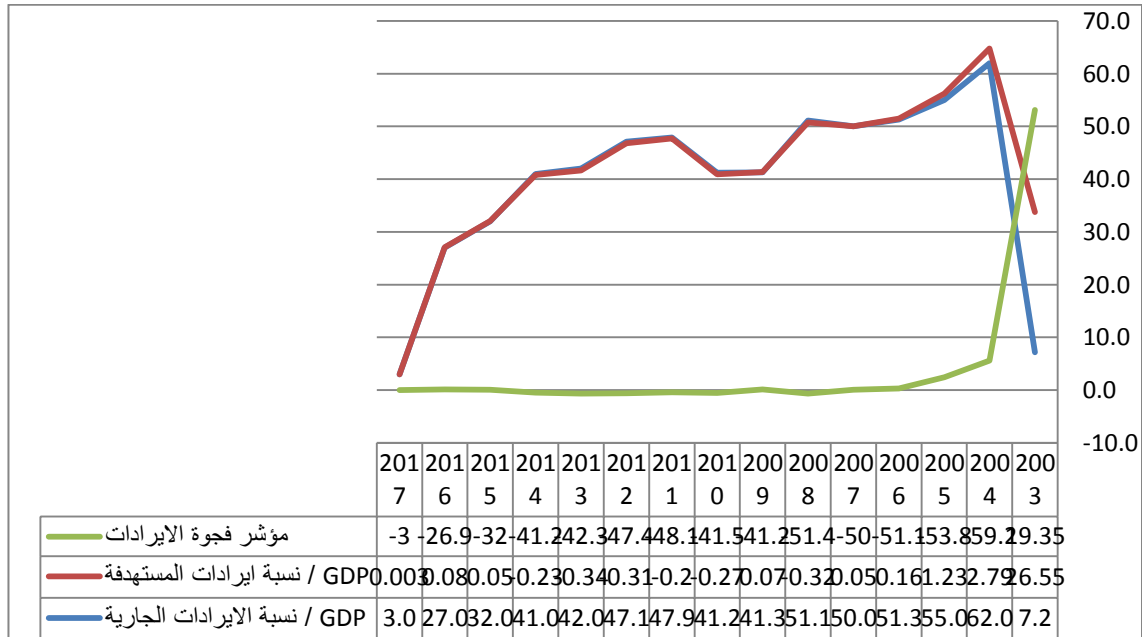
مؤشر فجوة الإيرادات الجارية (T- *T)	نسبة الإيرادات الجارية / GDP	نسبة الإيرادات الضريبية المستهدفة / GDP	البيان السنوي	مؤشر فجوة الإيرادات الجارية (T- *T)	نسبة الإيرادات الجارية / GDP	نسبة الإيرادات الضريبية المستهدفة / GDP	البيان السنوي
-48.1	47.9	-0.2	2011	-59.21	62.0	2.79	2004
-47.41	47.1	-0.31	2012	-53.77	55.0	1.23	2005
-42.34	42.0	-0.34	2013	-51.14	51.3	0.16	2006
-41.23	41.0	-0.23	2014	-49.95	50.0	0.05	2007
-31.95	32.0	0.05	2015	-51.42	51.1	-0.32	2008
-26.92	27.0	0.08	2016	-41.23	41.3	0.07	2009
-2.997	3.0	0.003	2017	-41.47	41.2	-0.27	2010

المصدر : الجدول والنسب من اعداد الباحث بالاعتماد

- على بيانات وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة ، دائرة الموازنة ، للسنوات من (1990-2017).

- على بيانات وزارة التخطيط العراقية/ جهاز الاحصاء والتخطيط المركزي دائرة المحاسبة ، للسنوات من (1990-2017).

الشكل (5) مؤشر فجوة الإيرادات للفترة من (2003-2017).



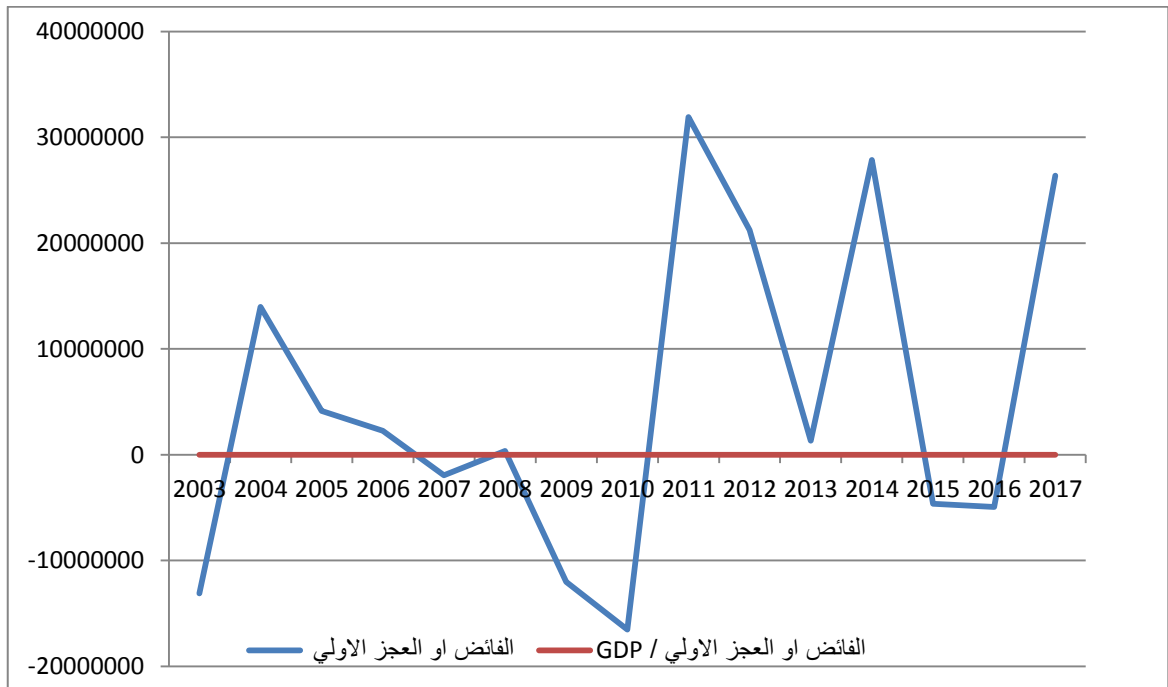
المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الواردة في الجدول (5)

4- تحليل بيانات مؤشر الفائض او العجز الاولي ::يقوم هذا المؤشر على ان السياسة المالية المحققة للاستدامة المالية يجب ان تحتفظ بنسبة فائض اولي من الموازنة العامة / GDP عند مستواها الحالي من اجل ضمان ثبات نسبة الدين / GDP وان الفائض الاولي = الايرادات العامة - النفقات العامة بدون مدفوعات الفائدة .

وعند مراجعة بيانات الجدول (6) نلاحظ ان الموازنة حققت فائضاً اولياً للمدة (2003-2017) على الرغم من انخفاض هذا الفائض إلى السالب بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي ، وذلك لان هذه المدة اتسمت بالعقوبات الاقتصادية .

اما بالنسبة الى بيانات الجدول (26) نجد ان مؤشر الفائض الاولي كان موجباً ما عدا السنوات (2007 ، 2009 ، 2010) كان قيم المؤشر بالسالب ، مما يدل على عدم تحقيق الاستدامة المالية ، والشكل (6) يوضح سلوك المؤشر .

الشكل (6) مؤشر الفائض او العجز الاولي للفترة من (2003-2017).



المصدر : الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد

- على بيانات وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة ، دائرة الموازنة ، للسنوات من (1990-2017).
- على بيانات وزارة التخطيط العراقية/ جهاز الاحصاء والتخطيط المركزي دائرة المحاسبة ، للسنوات من (1990-2017).

جدول (6) بيانات ونتائج مؤشر الفائض او العجز الاولي للمدة من (2003-2017).

البيان السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الدين الانفاق العام بدون اعباء	الايرادات العامة	العجز او الفائض الاولي	نسبة العجز او الفائض الاولي / GDP
2003	29585788.6	15254638.4	2146346	-13108292.4	-44.30604361
2004	53235358.7	18999515.1	32982739	13983224	26.266798
2005	73533598.6	24825998	28958608	4132610	5.6200296
2006	95587954.8	43114152.69	45392304	2278151.3	2.3833037
2007	111455813.4	43999984.08	42064530	-1935454	-1.736521
2008	157026061.6	80131144.11	80476109	344964.89	0.2196864
2009	130643200.4	62435029.82	50408215	-12026815	-9.205848
2010	162064565.5	78267305.2	61735312	-16531993	-10.20087
2011	217327107.4	72074744.92	103989088	31914343	14.684934
2012	254225490.7	98586458.64	119817223	21230764	8.3511548
2013	271091777.5	112510354.4	113840075	1329720.6	0.4905057
2014	260610438.4	77547193.88	105400000	27852806	10.687525
2015	209491917.8	4714487.6	94048.4	-4620439.2	-2.205545325
2016	203869832.2	4975537.54	54409.27	-4921128.273	-2.413858009
2017	2259951779	50952004.2	77335955	26383951	1.1674564

المصدر : الجدول والنسب من اعداد الباحث بالاعتماد :

- على بيانات وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة ، دائرة الموازنة ، للسنوات من (2003-2017).

- على بيانات وزارة التخطيط العراقية/ جهاز الاحصاء والتخطيط المركزي دائرة المحاسبة ، للسنوات من (2003-2017).

من التحليل السابق لمؤشرات الاستدامة المالية ( مؤشر بويتتر ومؤشر بلانشارد و مؤشر فجوة الإيرادات و مؤشر الفائض او العجز الاولي) للاقتصاد العراقي للمدة من (2003-2017) نستدل على عدم تحقيق الاستدامة المالية في اغلب سنوات المدة المدروسة ، وبما يدل على عدم قدرة المستويات المتحققة من الإيرادات العامة على تغطية اعباء الدين العام وتثبيت الديون كل ذلك ما زال يمثل تحدياً امام السياسة المالية في العراق ويشكل عبئاً على الاجيال القادمة .

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً:-الاستنتاجات

- 1- هناك عجز كبير في الموازنة الحكومية في العراق بسبب اختلال هيكل الإيرادات العامة للمدة (1990-2017) بسبب اعتمادها بنسبة 95% احياناً على الإيرادات النفطية من جانب زيادة النفقات غير المنتجة من جانب اخر ناهيك عن انخفاض مساهمة الإيرادات الاخرى في إجمالي الإيرادات العامة .
- 2- نلاحظ من خلال البيانات الخاصة بالنفقات العامة والإيرادات العامة للمدة (2003-2017) ان سلوك الموازنة العامة كانت مستجيبة للدورة الاقتصادية إذ ترتفع النفقات العامة نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة وتخفض بانخفاضها وبالتالي عدم الاستفادة من الفوائض المتحققة عند الوفرة المالية في تسديد الديون مما يؤدي إلى عدم تحقيق الاستدامة المالية .
- 3- من نتائج تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ( مؤشر Buitter ، مؤشر Blanchard ، مؤشر فجوة الإيرادات ، مؤشر الفائض او العجز الاولي) للاقتصاد العراقي للمدة من (1990-2017) نستدل على عدم تحقيق الاستدامة المالية لكل المؤشرات المذكورة .
- 4- كما أسلفنا ان السياسة المالية تعد حجر الأساس للسياسة الاقتصادية الا نتائج تقدير مؤشرات الاستدامة ونتائج التحليل القياسي بشكل عام تشير إلى عدم تحقق الاستدامة المالية وهذا يتطابق مع فرضية البحث .

### ثانياً:-التوصيات

- 1- ضرورة رفع كفاءة النظام الضريبي من خلال التشريعات الضريبية وشمول اغلب الاوعية الضريبية وتحسن اسعار الضريبية ، بالإضافة الى رفع مستوى اداء الاجهزة الفنية التي تقوم بجباية الضرائب وبالتالي تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية بهدف تحقيق الاستدامة المالية .

2- على المشرع المالي الاخذ بنظر الاعتبار عند اعداد الموازنة مجازة سلوك الدورة الاقتصادية ففي مرحلة الراج وارتفاع مستويات الإيرادات العامة يجب على الحكومة اتباع سياسة مالية رشيدة ، وذلك من اجل استثمار تلك الفوائض اما في مشاريع إنتاجية او تسديد ديون سابقة و في حالة الكساد فيستوجب من الحكومة ضبط النفقات العامة وتخفيض حجم الضرائب .

4- على الحكومة الاعتماد على مؤشرات حقيقية وواقعية عند اعداد الموازنة بما يهدف وتحقيق الاستدامة المالية ، وانشاء هيئة متخصصة او اعتماد آليات ومؤشرات لتحقيق الاستدامة المالية وعلى الجهات ذات العلاقة العمل على مراجعتها وتقييمها دورياً .

5- بالرغم من النتائج التي تدل على عدم تحقق الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) إلا ان امتلاك العراق للثروات الهائلة والمتعددة تتطلب تظافر الجهود ووضع استراتيجيات تهدف إلى تنمية واستثمار هذا الموارد وبالتحديد الإيرادات النفطية لتطوير القطاعات الاخرى كأنشء مجلس او هيئة على غرار مجلس اعمار العراق الذي انشئ في خمسينيات القرن العشرين لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في العراق .

#### المصادر والمراجع .

- 1.كمال امين الوصال، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان (أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة) ، ابن رشد المصري، القاهرة، 2016، ط1، الطبعة الاولى.
- 2.كمال امين الوصال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، الطبعة الاولى.
3. لبنى عبد اللطيف، عبدالله شحاته، قضية الاستدامة العامة والاصلاح المالي في مصر، مؤتمر اصلاح المالية العامة، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005.
4. محمد احمد الحاوي، تحليل الاستدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع إنتاج النفط ، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم التكنولوجية، اليمن، العدد 44، 2015.
5. على بيانات وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة ، دائرة الموازنة ، للسنوات من (2003-2017).
6. على بيانات وزارة التخطيط العراقية/ جهاز الاحصاء والتخطيط المركزي دائرة المحاسبة ، للسنوات من (2003-2017) .
7. على بيانات وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة ، دائرة الموازنة ، للسنوات من (1990-2017).
8. الانتوساي ، مؤشرات الدين العام ، 2010، متوفرة على الرابط: [www.intosai.org](http://www.intosai.org).

9. Ahmed Galal and Nadeem Ul Haque, Blanchard. Oliver, Suggestions for a New set of Fiscal Indicators , Fiscal Sustainability in Emerging Markets , Cairo , 2006.
10. OECD Department of Economic and statistics, Working Paper No. 79, 1990.
11. Ayumu Yamauchi , Izquierdo Alejandro, , Fiscal Sustainability ISSUES For Emerging Countries, the Egyptian Center for fiscal Sustainability– The Case of Eritrea, IMF Working paper, 2004.
12. J.Ahn , The Role of International Aid in Defining Fiscal Sustainability , Hyunjung Ji Jeong at the Sub – national Level Arizona state University, (2012) .
13. Ales Krejdl , Fiscal sustainability – Definition , Indicators and Assessment of Czech public Finance sustainability, Czech National Bank, 2006.
14. Panizza , Dany Jaimovich , "Public Debt Around the World", IDP Research Department Working Paper , NO561, 2006.
15. Theodore M .Barnhill , & George Kopits , Assessing Fiscal Sustainability under Uncertainty, IMF , Working Paper , NO.03/79 , 2003.